مراجعة سياسات البنك الدولي الخاصة بالإجراءات الوقائية البيئية والاجتماعية وتحديثها

خطة المشاورات

شرع البنك الدولي في إجراء عملية تستغرق سنتين لمراجعة سياساته المتعلقة بالإجراءات الوقائية البيئية والاجتماعية وتحديثها. وتجسد هذه السياسات القيم الأساسية للبنك، وتشكل الركيزة الأساسية لجهوده لحماية الناس والبيئة، ولضمان تحقيق نواتج إنمائية جيدة. وفي 10 أكتوبر/تشرين الأول 2012، صادقت اللجنة المعنية بالفاعلية الإنمائية التابعة لمجلس المديرين التنفيذيين للبنك الدولي على نهج عملية المراجعة المكون من ثلاث مراحل، والوارد وصفه في ورقة النهج المقترح تحت عنوان "سياسات البنك الدولي الخاصة بالإجراءات الوقائية: مراجعة وتحديث". وسيستأنس البنك الدولي، طوال عملية المراجعة، بآراء البلدان المساهمة ومجموعة متنوعة وكبيرة من أصحاب المصلحة للمساعدة في تحديد شكل الجيل التالي من سياسات الإجراءات الوقائية.

1. **خلفية عامة**

ستتيح عملية المراجعة والتحديث الفرصة للبنك للبناء على المبادئ الأساسية لسياسات الإجراءات الوقائية الراهنة؛ وتحسين درجة تغطية المخاطر البيئية والاجتماعية؛ وتحقيق نواتج بيئية واجتماعية أفضل في المشاريع والبرامج التي يدعمها؛ والمساعدة في تدعيم الأنظمة والمؤسسات القطرية بغرض تحقيق نتائج مستدامة على أرض الواقع. وقد لبت سياسات الإجراءات الوقائية الراهنة احتياجات البنك الدولي والبلدان المتعاملة معه ومجتمع التنمية بشكل جيد طوال العقدين الماضيين. وفي إطار سعيه المستمر لتحسين سياساته وإجراءاته في مواجهة الظروف والسياقات المتغيرة، يعكف البنك حاليا على تطوير هذه السياسات المهمة بغرض التصدي للتحديات الإنمائية الجديدة، وتلبية الاحتياجات الإنمائية المختلفة للبلدان المقترضة على نحو أفضل. وتتراوح هذه البلدان بين بلدان متوسطة الدخل لديها مؤسسات وقدرات جيدة، وبلدان منخفضة الدخل تعاني من ضعف نظم إدارة الحكم والمؤسسات، ومنها أيضا دول هشة ومتأثرة بالصراعات حيث يقتضي الأمر اتخاذ إجراءات تدخلية منسَقة ومصممة على نحو يلائم احتياجات كل منها. وتأتي مراجعة الإجراءات الوقائية وتحديثها في إطار عملية تحديث أكبر داخل البنك الدولي تتضمن مراجعات منفصلة، وإن كانت متكاملة، لأدوات القروض الاستثمارية التي تنطبق عليها سياسات الإجراءات الوقائية، فضلا عن سياسات التوريدات والمشتريات الخاصة بالعمليات.

تشكل النتائج التي خلص إليها التقييم الذي أجرته مجموعة التقييم المستقلة عام 2010 لسياسات الإجراءات الوقائية حافزا لإجراء عملية المراجعة والتحديث هذه. ويطرح هذا التقييم، المعنون "*الإجراءات الوقائية وسياسات الاستدامة في عالم متغير: تقييم مستقل لتجربة مجموعة البنك الدولي*" أول تقييم شامل لسياسات البنك الدولي المتعلقة بالإجراءات الوقائية منذ إصدار هذه السياسات أول مرة عام 1989. وتمثل النتائج التي خلصت إليها مجموعة التقييم المستقلة موردا قيما ونقطة مرجعية لعملية المراجعة والتحديث.

2. **أهداف المراجعة**

يتمثل الهدف الأساسي لهذه المراجعة في تدعيم فاعلية السياسات الوقائية بغية تعزيز الأثر الإنمائي للمشاريع والبرامج التي يدعمها البنك الدولي. وبالرغم من أن الشكل والمحتوى النهائيين لا يمكن تحديدهما في البداية، فإن جهاز إدارة البنك يتوقع أن تسفر عملية المراجعة عن إعداد إطار متكامل من شأنه تمييز المبادئ والسياسات والإجراءات؛ وتعزيز وضوح السياسات واتساقها؛ وتوضيح الأهداف والنتائج المرجوة؛ وتحسين درجة الانسجام فيما بين السياسات؛ وتوحيد السياسات التي تتسم بالتجزؤ أو الازدواجية؛ وتبسيط الإرشادات؛ وتحديد أدوار ومسؤوليات كلٍ من البنك والبلدان المقترضة على نحو أفضل.

وبالإضافة إلى الهدف المتعلق بتعزيز الفاعلية الإنمائية للمشاريع والبرامج التي يساندها البنك، يمكن لإطار متكامل جديد للإجراءات الوقائية أن يكون أساسا لشراكة متجددة بين البنك والبلدان المقترضة المتعاملة معه – شراكة تضرب بجذورها في التزام مشترك بتحقيق الاستدامة البيئية والاجتماعية. ومن شأن مثل هذه الشراكة أن تستفيد من القدرات المتزايدة للعديد من البلدان المقترضة على تحديد وإدارة المخاطر والآثار البيئية والاجتماعية. ومتى كان البلد المقترض يفتقر إلى مثل هذه القدرات، فبمقدور البنك من خلال العمل مع الشركاء الإنمائيين الآخرين أن يوفر له برامج مفصلة خصيصاً لبناء القدرات والمؤسسات بغية تدعيم مؤسسات ذلك البلد وأنظمته. وبهذا الشكل، يمكن للإطار المتكامل الجديد أن يكون بمثابة سلعة نفع عام عالمية تعود بمنافع الاستدامة على البلدان المقترضة وشركاء التنمية، والمجتمع الدولي على نطاق أوسع.

3. نطاق المراجعة

السياسات قيد المراجعة هي سياسات الإجراءات الوقائية البيئية والاجتماعية الثماني، وهي: منشور سياسة العمليات 4.01 بشأن التقييم البيئي، ومنشور سياسة العمليات 4.04 بشأن الموائل الطبيعية، ومنشور سياسة العمليات 4.09 بشأن مكافحة الآفات، ومنشور سياسة العمليات 4.10 بشأن الشعوب الأصلية، ومنشور سياسة العمليات 4.11 بشأن الموارد الحضارية المادية، ومنشور سياسة العمليات 4.12 بشأن إعادة التوطين القسرية، ومنشور سياسة العمليات 4.36 بشأن الغابات، ومنشور سياسة العمليات 4.37 بشأن سلامة السدود – وذلك علاوة على السياسة المتعلقة بالاستخدام التجريبي لأنظمة البلدان المقترضة الخاصة بالإجراءات الوقائية البيئية والاجتماعية ("استخدام الأنظمة القطرية") منشور سياسة العمليات رقم 4.00.

سينظر البنك أيضا، في إطار عملية المراجعة، فيما إذا كان بمقدوره معالجة عدد من المجالات المستجدة التي طلب أصحاب المصلحة المباشرة منه البت فيها، وكيفية ذلك. ومن بين هذه المجالات حقوق الإنسان، وصحة العمال وسلامتهم المهنية، والمساواة بين الجنسين، والإعاقة، والموافقة الحرة المسبقة والمستنيرة للشعوب الأصلية، وحيازة الأراضي والموارد الطبيعية، وتغير المناخ. وسينظر البنك في هذه المجالات من خلال إجراء حوار ومشاورات داخلية مع البلدان المساهمة وأصحاب المصلحة المباشرة، وكذلك من خلال إجراء سلسلة عالمية من الحوارات مع خبراء خارجيين.

4. المشاورات

ستشتمل كل مرحلة من المراحل الثلاث على عملية مشاورات عالمية من أجل استطلاع آراء البلدان المساهمة وأصحاب المصلحة المباشرة المهتمين والحصول على تعليقاتهم ومرئياتهم، وذلك بطريقة واسعة النطاق وشاملة للجميع وشفافة. وسيحرص البنك، طوال عملية المراجعة، على إشراك البلدان المساهمة وأصحاب المصلحة المباشرة، بدءاً من استطلاع آرائهم ومساهماتهم حول عملية المراجعة، إلى وضع الإطار المتكامل النهائي والتوصيات المتعلقة بالسياسات. وسيطلب البنك من مجموعة متنوعة من البلدان المساهمة وأصحاب المصلحة المباشرة، فرادى أو جماعة على حد سواء، تقديم آرائهم ومدخلاتهم في هذا الصدد، وسيكون باب المشاركة والمساهمة مفتوحا أمام جميع المهتمين. وسيلتمس البنك المدخلات والمعلومات التقييمية عبر مزيج من الاجتماعات القطرية المباشرة، ونافذة إلكترونية على شبكة الإنترنت، ومجموعات التركيز مع عينة من المجتمعات المحلية المتأثرة بالمشاريع، وإجراء سلسلة من الحوارات العالمية بشأن المجالات المستجدة مع خبراء خارجيين.

أ. الأهداف. تتمثل أهداف المشاورات في:

- صياغة إطار متكامل للجيل القادم من سياسات الإجراءات الوقائية التي ستعود بالنفع على العديد من أصحاب المصلحة المباشرة، وتوفير المعلومات اللازمة لذلك.

- بناء أساس للحوار بين البنك الدولي والبلدان المساهمة وأصحاب المصلحة المباشرة حتى يتسنى لعملية تنفيذ نواتج المراجعة أن تستمر في الاستفادة من مختلف وجهات النظر، بعد انقضاء فترة المراجعة والتحديث.

ب. **المساهمون وأصحاب المصلحة المباشرة**

ستسعى **عملية التشاور** إلى استطلاع آراء مجموعة متنوعة وواسعة النطاق من أصحاب المصلحة المباشرة الخارجيين، تشمل على سبيل المثال لا الحصر:

- ممثلي البلدان المقترضة
- وكالات الأمم المتحدة المعنية
- شركاء التنمية الثنائيين ومتعددي الأطراف
- ممثلي القطاع الخاص
- المنظمات والمؤسسات ذات التوجه الإنمائي
- الجامعات ومعاهد البحوث التطبيقية
- المنظمات والجمعيات المهنية
- المنظمات العمالية
- ممثلي الشعوب الأصلية
- قادة وممثلي عينة من المجتمعات المحلية المتأثرة بعمليات البنك

- منظمات المجتمع المدني على المستويات الدولية والوطنية والمحلية الضالعة في مجال الدعوة أو تقديم الخدمات

يولي البنك الدولي أهمية خاصة للملاحظات التقييمية التي ترفعها المجتمعات المحلية المتأثرة تأثيرا مباشرا بمشاريع يمولها طبقت سياسات الإجراءات الوقائية. وسيعقد البنك اجتماعات تشارك فيها مجموعات تركيز مع عدد مختار من المجتمعات المحلية، آخذا بعين الاعتبار المعايير التالية: أ) أن تكون المجتمعات المحلية من مناطق جغرافية متنوعة؛ ب) المجتمعات المحلية التي واجهت عددا من القضايا الاجتماعية و/أو البيئية خلال مرحلة تصميم أو تنفيذ مشاريع مولها البنك (كبيرة كانت أم صغيرة أم معقدة)؛ ج) المشاريع محل الجدل والخلاف التي يمولها البنك التي تطبق سياسات الإجراءات الوقائية؛ د) المجتمعات المحلية التي لم تخضع لاستقصاءات عدة مرات في دراسات أخرى.

5. عملية المشاورات

ستساند المشاورات عملية المراجعة والتحديث في كل مرحلة من مراحل عملية مراجعة الإجراءات الوقائية. يوضح القسم التالي فترات المشاورات الثلاث.

الفترة الأولى للمشاورات – أكتوبر/تشرين الأول 2012 – أبريل/نيسان 2013 (تم تمديدها من15 فبراير/شباط 2013)

سيسعى البنك الدولي إلى استقاء الآراء والمرئيات بشأن مراجعة ورقة النهج المقترح المعنونة "سياسات البنك الدولي الخاصة بالإجراءات الوقائية: مراجعة وتحديث"، والاتجاهات المحتملة لوضع الإطار المتكامل.

وللمساعدة في صياغة أفكار البنك حول الجيل القادم من سياسات الإجراءات الوقائية في هذه المرحلة، سيطلب البنك من مجموعة متنوعة من البلدان المساهمة وأصحاب المصلحة المباشرة تقديم آرائها حول موضوعات أساسية ينبغي له أن ينظر فيها في سياق عملية المراجعة. وتشمل مجالات المناقشة، على سبيل المثال لا الحصر، ما يلي:

- جوانب سياسات الإجراءات الوقائية البيئية والاجتماعية التي يمكن للبنك تحسينها لضمان أن تظل هذه السياسات أداة فاعلة وكفؤة لتحقيق التنمية المستدامة والنتائج على أرض الواقع؛
- القضايا والتحديات التي برزت أثناء تطبيق سياسات الإجراءات الوقائية؛
- المبادئ الأساسية التي يمكنها تعزيز التنمية المستدامة، والتي ينبغي للبنك أخذها بعين الاعتبار، بالإضافة إلى المبادئ الواردة بالفعل في السياسات الحالية للإجراءات الوقائية؛
- أمثلة على أطر الاستدامة البيئية والاجتماعية التي ينبغي للبنك أخذها بعين الاعتبار في سياق عملية المراجعة؛
- العوامل الإضافية التي ينبغي للبنك أخذها بعين الاعتبار، بجانب العوامل الدافعة الداخلية والخارجية الوارد وصفها في هذه الورقة؛
- التوصيات المتعلقة بأي من المجالات المستجدة الواردة في هذه الورقة (مثلا، الإعاقة؛ وصحة العمال وسلامتهم المهنية؛ وحقوق الإنسان؛ وحيازة الأراضي والموارد الطبيعية؛ والموافقة الحرة المسبقة والمستنيرة للشعوب الأصلية؛ والمساواة بين الجنسين؛ وتغير المناخ).

- أمثلة على التقييم البيئي والاجتماعي ونهج إدارة المخاطر (التي تستخدمها المؤسسات العامة أو الخاصة) والمعترف بها دوليا ضمن الممارسات الجيدة والتي لم يرد ذكرها في السياسات الحالية للإجراءات الوقائية، ولكن يجب أخذها بعين الاعتبار في سياق عملية المراجعة؛
- جوانب الدراسة التي أعدتها مجموعة التقييم المستقلة عام 2010 بشأن سياسات الإجراءات الوقائية والتوصيات المصاحبة التي لها أهمية خاصة لعملية المراجعة والتحديث؛
- التوصيات التي تشجع البنك على تجديد شراكاته مع البلدان المقترضة، بحيث ترتكز على التزام مشترك بتحقيق الاستدامة البيئية والاجتماعية؛
- كيف يمكن للبنك تحسين مساندته للبلدان المقترضة في جهودها لتعزيز أنظمتها ومؤسساتها فيما يتعلق بممارسات الإجراءات الوقائية البيئية والاجتماعية حتى تتمكن من تحقيق نتائج أكثر استدامة على أرض الواقع.

ستتم الاستفادة من الآراء والمدخلات التي تم جمعها في إثراء معلومات إعداد مسودة أولى لوثيقة الإطار المتكامل التي سيتم رفعها إلى مجلس المديرين التنفيذيين للبنك الدولي التي يُتوقع النظر فيها في يوليو/تموز 2013.

قنوات إجراء المشاورات في هذه الفترة تشمل: (1) اجتماعات مباشرة مع البلدان المساهمة وأصحاب المصلحة المباشرة؛ (2) اجتماع مجموعات التركيز مع عينة من المجتمعات المحلية المتأثرة بالمشاريع؛ (3) اجتماعات مباشرة خلال أو أثناء المؤتمرات العالمية أو الإقليمية أو الثنائية؛ 4) معلومات تقييمية عبر الإنترنت من خلال موقع المشاورات؛ و 5) سلسلة من الحوارات مع خبراء يتمتعون بشهرة ومكانة دولية بشأن المجالات المستجدة.

<u>الفترة الثانية للمشاورات – يتم تحديدها لاحقا</u>

سيطلب البنك الدولي الحصول على مرئيات ومعلومات تقييمية بشأن المسودة الأولى لورقة الإطار المتكامل التي أعدها البنك بالاستعانة بالمدخلات والمرئيات العالمية التي حصل عليها في الفترة الأولى للمشاورات. كما سيجري البنك مؤتمرات إلكترونية تدور حول موضوعات وقضايا محددة بغرض استقاء الآراء والمرئيات.

وستشمل قنوات المشاورات في هذه الفترة موقعا إلكترونيا خاصا بالمشاورات وكذلك اجتماعات مباشرة. وستُعقد هذه الاجتماعات على المستويين العالمي والقطري، كلما كان ذلك ممكنا، حيث سيجري ربط المواقع عبر مؤتمرات الفيديو من أجل تسهيل الوصول إلى أكبر عدد ممكن من البلدان. وسيتواصل خلال هذه المرحلة عمل مجموعة التركيز مع المجتمعات المحلية المتأثرة بالمشاريع، والمؤتمرات الإلكترونية التي تدور حول موضوعات محددة من أجل تجميع الآراء والمرئيات بشأن تلك الموضوعات.

<u>الفترة الثالثة للمشاورات – يتم تحديدها لاحقا</u>

في هذه الفترة النهائية من المشاورات، سيسعى البنك الدولي للحصول على معلومات تقييمية وتعليقات حول ورقة الإطار المتكامل المنقحة.

وستتمثل قنوات المشاورات إلى حد كبير في استخدام شبكة الإنترنت، لكن من الممكن إجراء بعض الاجتماعات المباشرة الإضافية الموجهة حسب الاقتضاء.

6. **الشفافية، والإخطار، والاتصالات، واللغة**

تتيح صفحة مخصصة للمشاورات على شبكة الإنترنت (www.worldbank.org/safeguardsconsultations) نافذة إلكترونية لأصحاب المصلحة المباشرة والبلدان المساهمة لطرح آرائهم ومدخلاتهم والمشاركة في المناقشات الإلكترونية والإدلاء بدلوهم في عملية المراجعة. ويمكن لجميع الأفراد والأطراف المهتمين تقديم تعليقات مكتوبة من خلال استيفاء استمارة استقصاء في هذا الموقع الإلكتروني. كما يمكنهم إرسال تعليقاتهم ومدخلاتهم عن طريق تنزيل نسخة من هذا الاستقصاء بتنسيق ميكروسوفت ورد من الموقع، واستيفاء بياناتها وإعادتها إلينا عن طريق البريد الإلكتروني: safeguardconsult@worldbank.org. كما يمكن للأفراد وأصحاب المصلحة المباشرة، من خلال تسجيل بياناتهم على صفحة الويب، إبداء رغبتهم في المشاركة في الاجتماعات المباشرة المقررة التي يشارك فيها العديد من أصحاب المصلحة المباشرة.

وتتضمن صفحة الويب معلومات تتعلق بالمراجعة والإطار الزمني والمشاورات والمعلومات الأساسية والموارد ذات الصلة والمواعيد المؤكدة للاجتماعات المباشرة ومجموعات التركيز وسلسلة الحوارات مع الخبراء الدوليين وغير ذلك من المعلومات ذات الصلة مع تقدم عملية المراجعة والتشاور.

سوف تتاح وثائق التشاور الرئيسية (مثلا، ورقة النهج، وخطة التشاور، والمسودتين الأولى والثانية للإطار المتكامل) باللغات **العربية، والصينية، والإنجليزية، والفرنسية، والبرتغالية، والروسية، والإسبانية.**

وسيتم نشر قوائم المشاركين، وملخصات الآراء والمساهمات (دون ذكر أصحابها) الخاصة بالاجتماعات القطرية المباشرة، والاستبيانات على شبكة الإنترنت، ومجموعات التركيز مع المجتمعات المحلية المتأثرة بالمشاريع، والتوصيات الفنية التي تمخضت عنها سلسلة الحوارات العالمية مع الخبراء الدوليين، وذلك على صفحة الويب باستمرار طوال كافة مراحل المشاورات بهدف توفير معلومات عن مشاركات البلدان المساهمة وأصحاب المصلحة المباشرة في عملية المراجعة.

كما ستُنشر على ذات الموقع أسماء الخبراء الدوليين المشاركين في سلسلة الحوارات العالمية، ومناصبهم ونبذ عنهم، بالإضافة إلى مواقع الاجتماعات وتواريخها.

وستتاح جميع المواد الأخرى الخاصة بالمشاورات، بما في ذلك ملخصات الاجتماعات ومجموعات التركيز وسلسلة الحوارات وقوائم المشاركين، باللغة التي أجري بها الاجتماع.

وسيتم الإعلان عن اجتماعات المشاورات قبل انعقادها بأطول فترة ممكنة بغرض تسهيل المشاركة المستنيرة من جانب مجموعة متنوعة من أصحاب المصلحة المباشرة.

وسيجري إعداد ملخص بجميع المدخلات والتعليقات والمعلومات التقييمية التي جرى تلقيها خلال كل من فترات المشاورات فور إتمام كل فترة، إلى جانب وثيقة توضح كيفية معالجة القضايا التي أثيرت أثناء المشاورات، وذلك أثناء صياغة وثيقة الإستراتيجية. وسيتم عرض هذه الوثيقة عند رفعها إلى مجلس المديرين التنفيذيين.

7. **الإطار الزمني الاسترشادي لعملية المراجعة والتحديث** (وفقا لورقة النهج بتاريخ 10 أكتوبر/تشرين الأول 2012)

المرحلة الأولى**	**يوليو/تموز – أبريل/نيسان 2013**	**المرحلة الأولى: المراجعة العالمية** للممارسات الجيدة والعمل التحليلي بشأن القضايا المستجدة
	يوليو/تموز – أكتوبر/تشرين الأول 2012	**ورقة النهج**
	أكتوبر/تشرين الأول، 2012 – أبريل/نيسان، 2013	التشاور مع البلدان المساهمة وأصحاب المصلحة المباشرة بغرض استطلاع آرائهم والاستعانة بمساهماتهم ومدخلاتهم حول الفرص والاتجاهات المستجدة والخيارات لإثراء صياغة وثيقة إطار السياسات، وذلك عن طريق مزيج من المشاورات عبر الإنترنت والاجتماعات المباشرة ومجموعات التركيز مع المجتمعات المتأثرة بالمشاريع، وسلسلة الحوارات العالمية حول المجالات المستجدة مع خبراء يتمتعون بشهرة ومكانة دولية.
المرحلة الثانية	**مايو/أيار – نوفمبر/تشرين الثاني 2013**	**المرحلة الثانية: وضع أول مسودة للإطار المتكامل**
	مايو/أيار – يوليو/تموز	مسودة الإطار المتكامل
	يوليو/تموز 2013	رفع تقرير إلى اللجنة المعنية بالفاعلية الإنمائية بشأن نتائج أنشطة المرحلة الأولى، وتقديم المسودة الأولية للإطار المتكامل.
	تواريخ فترات المشاورات – تحدد لاحقا	بعد مصادقة اللجنة المعنية بالفاعلية الإنمائية، يتم إجراء مشاورات مع البلدان المساهمة وأصحاب المصلحة المباشرة سعيا للحصول على مرئيات ومعلومات تقييمية بشأن المسودة الأولية للإطار المتكامل، وذلك عن طريق مزيج من المشاورات عبر الإنترنت والاجتماعات المباشرة ومجموعات التركيز مع المجتمعات المتأثرة بالمشاريع، وكذلك مؤتمرات إلكترونية.
المرحلة الثالثة	**ديسمبر/كانون الأول 2013 – يونيو/حزيران 2014**	**المرحلة الثالثة: التوصيات النهائية بشأن الإطار المتكامل والسياسات**
	تحدد لاحقاً	تنقيح مسودة الإطار المتكامل
		رفع تقرير إلى اللجنة المعنية بالفاعلية الإنمائية بشأن نتائج أنشطة المرحلة الثانية، وتقديم المسودة الثانية للإطار المتكامل.
		إجراء مشاورات مع البلدان المساهمة وأصحاب المصلحة المباشرة سعيا للحصول على

		مرئيات ومعلومات تقييمية بشأن المسودة الثانية للإطار المتكامل، وذلك عبر شبكة الإنترنت، بدرجة كبيرة، بالإضافة إلى بعض الاجتماعات المباشرة الموجهة حسب الاقتضاء.
		رفع تقرير إلى مجلس المديرين التنفيذيين بشأن نتائج المشاورات حول المسودة الثانية للإطار المتكامل، وتقديم وثيقة الإطار المتكامل النهائي للموافقة عليه.

*** جرى تمديد الموعد النهائي لاختتام الفترة الأولى من المشاورات من 15 فبراير/شباط 2013 إلى 21 أبريل/نيسان 2013. وقد يكون لذلك تأثير على الإطار الزمني العام لمراجعة الإجراءات الوقائية وتحديثها. وستُثار مسألة الإطار الزمني العام مع جهاز الإدارة واللجنة المعنية بالفاعلية الإنمائية. ولذلك، سيتم تحديد تواريخ فترتي المشاورات الثانية والثالثة لاحقا.*

8. الاتصال بنا

يجب توجيه أية أسئلة عن عملية المراجعة والتشاور إلى فريق مراجعة الإجراءات الوقائية على البريد الإلكتروني التالي:
safeguardconsult@worldbank.org